في حياته ويحمل المشية بعد الموت فليراجع ويعمل بمقتضى ارادته فان قال اطلقت
ولم اقل شيئا فالاصح حمل على المشية بعد الموت وبه اجاب الاكثرون منهم العراقيون
وشرطوا ان تكون المشية بعد الموت على الفور انتهى قوله يصير نصيب المتاخر
منه بموت المتقدم مدبرا لانه حينئذ معلق بالموت وحده وكانه قال اذا
مات شريكي نصيبي منك مدبر قوله وطرأ في عمل مدبره وصورته فيما اذا
دخل دارنا بامان قوله خلافا لما يوهمه كلام الاصل قال بعضهم وفي
كلام الاصل تقديم وتاخير فان الواو لا تقتضي الترتيب والمعنى يبيع عليه
وتقتضي تدبيره بالبيع انتهى ابن قاسم قوله ويقاس بها الثانية وهذا
هو المعتمد فيما اذا اعتق السيد مكاتبة قبل الاداء قوله وعليه جرى ابن الرفعة
تبعا للشيخ ابي حامد وابي اسحاق الشيرازي في التنبيه والبغوي في التهذيب
فصل في حكم المدبر وما يتعلق بصفته قوله حامل من دبرت
حاملا ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة اشهر منه فان ولدت
لاكثر من اربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فان ولدت
زوج بعد شهما فلا يتبعها وبين بعده فيتبعها قوله بعد الدين اي وبعد
التبرعات المنجزة في المرض وهذا معلوم من باب الوصية فلا حاجة لذكره
قوله فان وجدت بغير اختياره كنزول المطر انتهى قوله وقال كسبه
بعد الموت اي اذا مضى بعد الموت زمن يمكن فيه كسب مثله قوله
بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدته قبل الموت بعد الموت لان
الحكم اذا اختلفا في ولد المبيعة هل ولدته قبل البيع او بعده او ولدته
قبل الاستبراء او بعده قوله وهو لا يدخل تحت اليد وكذا لو قالت
دبرني حاملا وقال الوارث بل دبرني حاملا فهو مع انتهى

كتاب الكتابة

هي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبده ولانه
بيع مال وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب قوله وشرعا عقد عتق
الخ وسمي كتابة لما فيه من ضم نجم الى نجم وقيل لانه يوثق بها غالبا قوله والابان
فقدت الشروط او احدها فباطلة جزم البلقيني في تصحيحه بكراهة تعليق بيع
كسبه في الفسخ واستبداد السيد بمنعه قال وقد ينهى عنه الى الحرمة
حيث تفضي لتكثيره من الجرمات وذكر غيره نحو ذلك قال البلقيني
معتمد قوله ايجابا كما تقدم الخ والمذهب انعقادها بالايجاب والقبول

كما ذكره

كما ذكره الشيخان في كتاب النكاح مع نظائر المسئلة كالصلح عن الدم اذا قال من عليه
القصاص صالحني على كذا فقال المتحق صالحتك عليه قوله اذا ادائه فانت
حر او بريت منه كما قال بعضهم قوله مثلا لشمل الاداء الدفع والتسليم هـ
والاتيان والمجيء كان يقول اذا قضيته او سلمته او اتيت به او جئت به
فانت حر قوله موجلا وتبع المصنف اصله التابع للمحرر والتابع للوجيز
في جمعه بين الدين والتاجيل واعترضه الرافعي بانه يمكن الاستغناء بالموجل
عن الدين لان الاعيان لا تقبل التاجيل واجاب بان الصلاح بان دلالة الالتزام
لا تكفي في المخاطبات والدين والتاجيل وصفان مقصودان انتهى قال ابن ه
وفيه نظر لان دلالة الموجل على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان
مفهوم الموجل شرعا دين تاخر وفاؤه فهو مركب من شيئين ودلالة التضمن ه
يكتفى بها في المخاطبات والدين والتاجيل وصفان مقصودان انتهى قال
بحر فالاحسن في الجواب ان نصرح بما علم من الموجل قوله فالتاجيل شبهاه
شرط في بعض خلاف منفعة العين فانه يمتنع فيها التاجيل ويشترط انتفاؤها
بالعقد وان يكون معها مال كما سياتي قوله على بيانا مبين اي في ذمته
قوله ونطابق على المال المؤدى فيه كما سياتي وسكتوا عن بيان موضع ه
التسليم لعوض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في اصل الروضة عن ابن
كج ان فيه خلافا في السلم انتهى قوله كما مر بيانه في الاجارة هذا ذكره
ابن الصباغ قال الاسنوي وهو الصحيح خلافا للبغوي فقال يشترط بيان
العمل في خدمة تقلة بن الرفعة عن ظاهر النص قوله صحت اي الكتابة
لا البيع سواقبل العقدين معا ام مرتبا لقبلت الكتابة والبيع وعكسه
كما يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة هنا كاصلها انتهى قوله
ومن مجوز رق ولا [illegible] ن التعليق وقع باداهم لان الكتابة الصحيحة
تقلب [illegible] حكم المعاوضة ك [illegible] ق انتهى قوله لا يستقل فيها بالرد ذكره ه
لاكتساب المحجور لكن ان [illegible] المحجور قبل فسخ السيد الكتابة عتق و
مطلقا ان كان باقيه له و [illegible] يسار ان كان باقيه لغيره واسترد
من سيده ما دفعه اليه و [illegible] على السيد بقسط القدر المكاتب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)